إدارة وتوجيه صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي، إستراتيجية وطنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوطيد العلاقات الدولية

[1] بورنان إبراهيم، [2] عثماني بن عامر *

[1] أستاذ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية (الجزائر)
✉ b.bourennane@lagh-univ.dz
[2] طالب دكتوراه، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية (الجزائر)
✉ ot.benameur@lagh-univ.dz.
https://orcid.org/0009-0002-3726-3819

استلم في: 2025/12/20

قبل في: 2026/01/23

نشر في: 2026/01/30

* **المؤلف المرسل**

كيفية الإحالة:

عثماني ب. ع. (2026). إدارة & ,.بورنان إ وتوجيه صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي، إستراتيجية وطنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوطيد العلاقات الدولية. *دراسات العدد الاقتصادي*, *17*(1), 27-47. https://doi.org/10.34118/djei.v17i1.4482

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل ديناميكيات قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر عبر مقاربة تحليلية متسلسلة تربط بين المؤشرات الإنتاجية، الطاقوية، والاقتصادية الكلية خلال الفترة 2014–2025، في سياق دولي اتسم بارتفاع مؤشر عدم اليقين الاقتصادي وتزايد الاضطرابات الجيوسياسية. تُبرز النتائج وجود فائض هيكلي مدعوم بمرونة إنتاجية وبنية تحتية متطورة، ما عزّز مكانة الجزائر كمورد طاقوي موثوق، خاصة مع تراجع الإمدادات الروسية نحو أوروبا. كما تكشف الدراسة عن علاقة سببية واضحة بين دورات الغاز وأداء الاقتصاد الكلي، حيث ساهمت العوائد الغازية في تحسين الحساب الجاري، إعادة بناء احتياطيات الصرف، والحفاظ على مستويات دين خارجي منخفضة. وعلى الصعيد الجيوسياسي، مكّن التركيز على أسواق أوروبية استراتيجية الجزائر من تعزيز نفوذها التفاوضي، رغم مخاطر التركز. وتخلص الورقة إلى أن الغاز الطبيعي أصبح ركيزة للاستقرار والسيادة الاقتصادية، بما يستوجب توجيه ريعه نحو تنويع اقتصادي يدعم الانتقال الطاقوي والنمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: غاز طبيعي، غاز مسال، جزائر، عدم اليقين الاقتصادي، توترات جيوسياسية.

تصنيف JEL: Q41؛Q41؛ O55؛ E32؛ ؛

Management and Direction of Algeria's Natural Gas Exports, a National Strategy for Economic Stability and Strengthening International Relations

1st Bourenane Brahim[1], 2nd Otmani Benameure [2*]

[1] Full Professor, Laboratory of Economic Development Studies, Amar Thelidji University, Laghouat, Algeria
✉ b.bourennane@lagh-univ.dz
2 PhD Student at Amar Thelidji University of Laghouat, Laboratory of Economic Development Studies, Algeria

✉ ot.benameur@lagh-univ.dz
https://orcid.org/0009-0002-3726-3819

Received: 20/12/2025

Accepted: 23/01/2026

Published: 30/01/2026

* ***Corresponding Author***

Citation:

عثماني ب. ع. (2026). إدارة & ,.بورنان إ وتوجيه صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي، إستراتيجية وطنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوطيد العلاقات الدولية. *دراسات العدد الاقتصادي*, *17*(1), 27-47. https://doi.org/10.34118/djei.v17i1.4482

Abstract

This research paper aims to analyze the dynamics of Algeria's natural gas sector through a sequential analytical approach that links production, energy, and macroeconomic indicators over the period 2014–2025, within an international context marked by a rising economic uncertainty index and intensifying geopolitical tensions. The findings highlight the existence of a structural surplus supported by production flexibility and advanced infrastructure, strengthening Algeria's position as a reliable energy supplier, particularly amid the contraction of Russian gas supplies to Europe. The study further reveals a clear causal relationship between gas cycles and macroeconomic performance, whereby gas revenues contributed to improving the current account, rebuilding foreign exchange reserves, and maintaining low levels of external debt. At the geopolitical level, the strategic focus on key European markets enhanced Algeria's bargaining power, despite concentration risks. The paper concludes that natural gas has evolved into a cornerstone of economic stability and sovereignty, necessitating the strategic transformation of gas rents into economic diversification that supports the energy transition and sustainable growth.

Keywords: Natural Gas, Liquefied Natural Gas (LNG), Algeria, Economic Uncertainty, Geopolitical Tensions

JEL classification codes: Q41 ; Q41; O55; E32; F51

مقدمة:

في ظل التحولات البنيوية لسوق الطاقة العالمي، أصبحت إدارة صادرات الغاز الطبيعي متغيرًا استراتيجيًا حاسمًا لاستقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز النفوذ الجيوسياسي للجزائر. تواجه البلاد تحديات متشابكة، من تقلبات الأسعار والأزمات الجيوسياسية، مثل الأزمة الأوكرانية واضطرابات الممرات البحرية، إلى إعادة تشكيل طلب أوروبا على الغاز. تمتلك الجزائر مزايا نسبية واضحة، تشمل بنية تحتية متطورة، وشبكة أنابيب مباشرة (ميدغاز وترانس–ميد)، وقربًا جغرافيًا يقلل التكاليف والمخاطر اللوجستية. استغلال هذه المزايا يتطلب سياسة تصديرية ذكية، تحول الجزائر من بائع سلبي إلى فاعل استراتيجي قادر على إدارة علاقات طويلة الأمد والتكيف مع تقلبات السوق والتحول نحو الطاقة المتجددة.

على الصعيد الداخلي، تشكل إيرادات الغاز عصب المالية العامة وتمويل التنمية، ما يستدعي استراتيجية تهدف لتعظيم القيمة المضافة ودعم التحول الاقتصادي الهيكلي وتنويع مصادر النمو. في الوقت ذاته، تعزز هذه الاستراتيجية موقع الجزائر كشريك طاقوي موثوق، قادر على بناء تحالفات اقتصادية وسياسية، سواء مع الاتحاد الأوروبي، الخليج، أو تكتلات دولية مثل "بريكس."

كما تفتح الاضطرابات في طرق الشحن التقليدية فرصًا لإعادة توجيه الصادرات نحو آسيا والأمريكيتين، مستفيدة من بنية تحتية مرنة وقدرات لوجستية متقدمة. وبذلك، تتحقق قدرة الجزائر على موازنة تلبية الطلب التقليدي مع استغلال الأسواق الناشئة، مع الحفاظ على سمعتها كمورد مستقر وطويل الأمد.

الإشكالية: للإلمام بكافة جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعكس إدارة وتوجيه صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر دورها في دعم الاستقرار الاقتصادي وتكريس العلاقات الدولية، في ظل التحولات البنيوية التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل أداء صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي في ظل التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، مع تقييم تأثير الأزمات الدولية، بما فيها الحرب الروسية–الأوكرانية واضطرابات سلاسل الإمداد، على موقعها كمورد طاقوي أساسي.
2. دراسة العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للجزائر، بما يشمل البنية التحتية، العقود، والعلاقات التجارية، واستشراف مستقبل السوق مع تصاعد الطلب على البدائل المستدامة والتحولات الطاقوية العالمية.
3. تقييم الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وضمان الأمن الطاقوي محليًا ودوليًا، وتحليل دور الجزائر في إعادة تشكيل خريطة الطاقة العالمية وتأثير ذلك على التوازنات الاقتصادية والسياسية الدولية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، مع جمع البيانات الاقتصادية والطاقوية من مصادر موثوقة لتفسيرها واستشراف السيناريوهات المستقبلية، وتقديم توصيات استراتيجية لتعزيز استقرار الاقتصاد الجزائري وموقعه في أسواق الطاقة العالمية.

1. التحولات التاريخية والإستراتيجية في إدارة صادرات الغاز الطبيعي الجزائرية 1963-2024:

مع استقلال الجزائر عام 1962، ورثت الدولة قطاعًا طاقويًا تحت سيطرة الشركات الأجنبية، خاصة الفرنسية منها، مثل Compagnie Française des Pétroles (CFP) وTotal، حيث كانت هذه الشركات تتحكم في الإنتاج والتسويق، مما جعل الجزائر تعتمد على اتفاقيات لم تضمن لها السيطرة الكاملة على مواردها (Yergin، 1991) .في هذا السياق، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات تدريجية نحو تحقيق الاستقلال الطاقوي، بدءًا من إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك.(Sonatrach)

أنشأت الجزائر في 31ديسمبر 1963 الشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، التحويل والتسويق للمحروقات (سوناطراك)، والتي أصبحت أداة لتنفيذ السياسة الطاقوية للدولة. وبعد أقل من عام، قامت الجزائر بإنشاء أول مجمع لتسييل الغاز (GL4Z) في أرزيو، والمعروف باسم "لا كاميل(La Camel) "، وهو اختصار لشركة الغاز الطبيعي الميثان السائل الجزائرية. استمرت الجزائر في اتخاذ خطوات مكثفة لتطوير القطاع، وبلغت ذروتها مع تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971، بعد عملية تفاوض طويلة، حيث استرجعت البلاد ما لا يقل عن 51٪ من مصالح الشركات النفطية الفرنسية التي كانت تعمل في الجنوب، بالإضافة إلى جميع الحقول الغازية قيد التشغيل. بعد هذا القرار الحاسم، أطلقت الجزائر مشاريع كبرى في السبعينيات، شملت إنشاء مجمعات جديدة لتسييل الغاز، وتوسيع شبكات أنابيب الغاز الدولية، وبناء بنى تحتية متطورة للنقل والمعالجة والموانئ المتخصصة. (embmoscow، 2023)

ركزت الجزائر في البداية على توقيع اتفاقيات شراكة مع الشركات الأجنبية لضمان استمرار تدفق العائدات والاستفادة من الخبرات التقنية، لكن هذه الخطوات لم تكن كافية لتحقيق الاستقلال الفعلي. (Aïssaoui، 2001) وبحلول أواخر الستينيات، تصاعدت المطالب بفرض سيطرة الدولة على قطاع المحروقات، خاصة في ظل تصاعد التوترات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. في 24فبراير 1971، أعلن الرئيس هواري بومدين عن قرار تأميم المحروقات، والذي تم بموجبه نقل السيطرة الكاملة على النفط والغاز إلى الدولة الجزائرية، حيث زادت حصتها من الإنتاج من 50%إلى 100%، مما سمح لها بإدارة مواردها بشكل مستقل عن الشركات الأجنبية. كان لهذا القرار تأثيرات اقتصادية كبيرة، حيث أدى إلى تضاعف عائدات الدولة من صادرات الطاقة، مما ساعد في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، مثل الصناعة الثقيلة، البنية التحتية، وتحديث القطاعات الاستراتيجية .(BankofAlgeria, 2018) كما عزز التأميم من مكانة الجزائر داخل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، حيث بدأت تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد السياسات النفطية العالمية

شهدت الجزائر أوائل السبعينيات مرحلة حاسمة مع تأميم قطاع النفط عام 1971، مستحوذة على 51% من العمليات النفطية وإنهاء النفوذ الفرنسي، ما أجبر باريس على إعادة توجيه استثماراتها نحو دول أخرى، وعزز استقلالية الجزائر داخل أوبك في تحديد الأسعار وسياسات الإنتاج؛ ومع ذلك واجهت تحديات تشغيلية دفعَت الدولة للاستثمار في بناء الكفاءات الوطنية عبر برامج تدريب محلية وإرسال مئات المهندسين والتقنيين لاكتساب المعرفة التقنية المتقدمة.

(Yergin, 1991).

رغم هذه التحديات، فتح التأميم الباب أمام الجزائر لإقامة شراكات جديدة مع دول مثل الاتحاد السوفيتي، إيطاليا، وإسبانيا، مما مكنها من تعزيز استقلالها الطاقوي على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه دفعها لتكثيف عمليات التنقيب عن النفط والغاز داخليًا، ما أسفر عن اكتشاف حقول جديدة مثل حاسي الرمل وعين أمناس، وعزز مكانتها كواحدة من

أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي عالميًا . (ReviewBPStatistical, 2020)

وهكذا، شكلت الفترة 1962–1971 مرحلة محورية في تاريخ الجزائر الطاقوي، حيث نجحت البلاد في التخلص من التبعية الأجنبية وتحقيق استقلالها الطاقوي، رغم التحديات التقنية والسياسية التي واجهتها.

بين عامي 1971 و1990، شهد قطاع الطاقة الجزائري تحولات هيكلية عميقة أكسبته موقعًا محوريًا في سوق الغاز العالمي، مستندًا إلى استراتيجية شاملة تشمل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتصدير، مع التركيز على حقول كبرى مثل حاسي الرمل وحاسي مسعود وعين أميناس، وتوسيع النشاط الاستكشافي والبنية التحتية لمعالجة وتسييل الغاز. واتبعت الجزائر نهجًا مزدوجًا في التصدير، يجمع بين الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب العابرة للحدود نحو أوروبا، ما عزز بعدها الجيوسياسي وجعلها شريكًا استراتيجيًا موثوقًا. ومع مرحلة التحرير الاقتصادي في التسعينيات وتقلبات أسعار الطاقة، اعتمدت عقود تصدير طويلة الأجل لضمان إيرادات ثابتة وفائض في ميزان المدفوعات، ما أكسبها القدرة على الصمود المالي أمام الصدمات الخارجية، وحافظ على موقعها المتقدم إقليميًا ودوليًا، محوّلًا الغاز إلى أداة استراتيجية للدخل والاستقرار الاقتصادي.

خلال مرحلة التحرير الاقتصادي الممتدة من **1990إلى 2010**، ظل قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، حيث شكلت صادرات النفط والغاز أكثر من **95%من إجمالي الصادرات** وساهم القطاع بحوالي **60% من إيرادات الميزانية العامة**، فيما تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين **30و50 %**تبعًا لتقلبات أسعار النفط العالمية. وارتفعت مساهمة المحروقات في القيمة المضافة الوطنية من نحو **36%عام 2002** لتبلغ ذروتها **48.1%عام 2008**، في حين بقي القطاع الزراعي ضعيفًا بأقل من **10.5%**نتيجة التصحر وفقدان نحو 200 ألف هكتار من الأراضي الزراعية لصالح التوسع الحضري، ما دفع الجزائر إلى رفع واردات المواد الغذائية من **7.8 مليار دولار عام 2010** إلى **11مليار دولار عام 2014**، مع تضاعف فاتورة الحبوب منذ 2007، ما يعكس هشاشة التنويع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على الريع النفطي. وقد وزعت صادرات الغاز بين **خطوط الأنابيب بنسبة 57–66 %**والغاز المسال بنسبة **43%–34%**، في ظل تراجع نسبي للغاز المسال بسبب التحولات العالمية، فيما ارتفع الاستهلاك المحلي ليصل إلى **35مليار م³ بحلول 2015** بعد تضاعفه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أبرزت الأزمة المالية العالمية 2008–2009 هشاشة الاقتصاد، إذ انخفضت صادرات المحروقات بنسبة **37.7%عام 2009**، مع انعكاس مباشر على الإيرادات العامة والناتج المحلي، مؤكدة انكشاف الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية وتحولات الأسواق العالمية. (مرغيت و يونس، 2019)

اما خلال الفترة الممتدة ما بين 2010–2024 قد واجه قطاع الغاز الجزائري تحديات خارجية من المنافسة في الأسواق التقليدية وداخليًا بسبب تراجع إنتاج الحقول الناضجة وارتفاع الاستهلاك المحلي، ما قلّص الفوائض للتصدير. استجابت الجزائر عبر تكثيف الاستكشاف، بما في ذلك الغاز الصخري، وتوسيع قاعدة الموارد، مع تعزيز القدرات التصديرية من خلال التسييل وتطوير البنية التحتية وشبكة خطوط الأنابيب العابرة للحدود. كما عززت التحولات الجيوسياسية، ولا سيما الأزمة الأوكرانية، من مكانتها الاستراتيجية وقوتها التفاوضية في السوق الأوروبية، لترسخ دورها كمورد محوري عالميًا. وقد ساعد في ذلك:

– البنية التحتية اللوجستية لتصدير الهيدروكربونات في الجزائر، منظومة الموانئ ومعامل التجهيز: (aps، 2024)

- ✓ تشكل البنية التحتية النفطية والغازية في الجزائر نظاماً متكاملاً يدعم الاقتصاد الطاقوي، مع موانئ رئيسية

(أرزيو، سكيكدة، بجاية) بطاقة تصديرية 1.3 مليون برميل مكافئ يومياً .

- ✓ تعتمد تصدير الغاز المسال على أربع وحدات تمييع (ثلاث في أرزيو، واحدة في سكيكدة) بقدرة إجمالية 55 مليون متر مكعب سنوياً، تجمع بين المنشآت التاريخية والحديثةGL3Z) ، 2014 .).
- ✓ تضمن مصنعا معالجة غاز البترول المسال في أرزيو GP1Z)و (GP2Zإنتاجاً فعالاً بطاقة 10.4 مليون طن سنوياً للبروبان والبوتان .
- ✓ يرتكز الإنتاج الغازي على حقول عملاقة تاريخية مثل حاسي الرمل (2.4 تريليون م³)، ورود النص/إيليزي، عين صالح، وإجلاح، مع إضافات حديثة كحاسي بركين الجنوبي .(1998)
- ✓ يتوزع الإنتاج جغرافياً في مناطق إيليزي، أدرار، تيميمون، وورقلة، مما يوفر تنوعاً استراتيجياً ومرونة إنتاجية مستدامة.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية وإعادة رسم أسواق الطاقة العالمية، تؤكد الجزائر موقعها الاستراتيجي في الغاز الطبيعي عبر بنية تحتية متكاملة تشمل خطوط الأنابيب والتسييل. يشكل خطا «ترانسميد» و«ميدغاز» العمود الفقري لصادراتها الأوروبية، فيما تمنح قدرات التسييل مرونة لتوجيه الغاز نحو الأسواق الآسيوية. مشاريع مثل خط الغاز العابر للصحراء وروابط «GALSI» وخط سلوفينيا المستقبلي تعزز نفوذها الأوروبي، ما يمنح الجزائر قوة تفاوضية كبيرة، تعزز الإيرادات وترسخ مكانتها كشريك موثوق في أمن الطاقة الإقليمي والدولي.

شكل رقم 01: مؤشر عدم اليقين العالمي (متوسط مرجح بإجمالي الناتج المحلي)

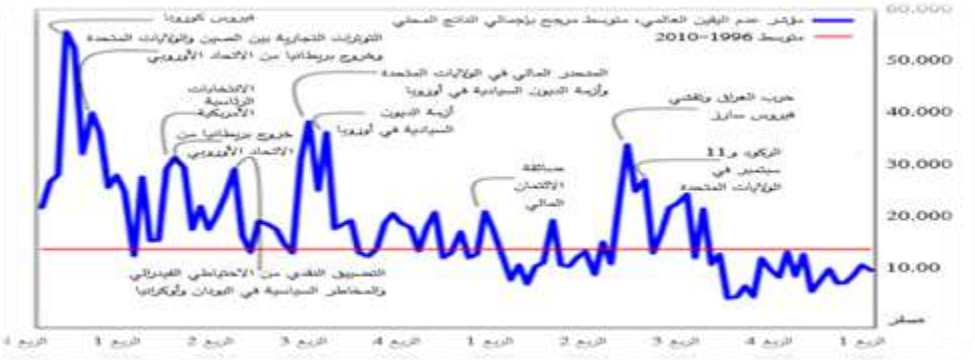

المصدر: https://www.imf.org

يعكس الرسم البياني رقم 01 تقلبات مؤشر عدم اليقين العالمي بين 1996 و2020، مع ذروات حادة خلال الأزمات المالية الآسيوية، أزمة الديون الروسية، فقاعة الإنترنت، الأزمة المالية العالمية 2008، وتداعيات جائحة كوفيد-19، ما يبرز حساسية الاقتصاد العالمي تجاه الصدمات الخارجية والسياسات الجيوسياسية. ويشير التحليل إلى ارتباط وثيق بين التوترات السياسية والأزمات المالية وتقلبات الأسواق، مؤكدًا ضرورة استراتيجيات استباقية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي .

في سياق متصل بالطاقة، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى إعادة رسم سوق الغاز الطبيعي المسال، مع تحول أوروبا إلى محور رئيسي للطلب، وارتفاع الاعتماد على الاستيراد بفعل العجز الموروث (140 مليار متر مكعب عام 2021) وتوقعات بعجز يصل إلى 125 مليون طن سنويًا بحلول 2030، ما يضع تأمين الإمدادات في صميم الاستراتيجية الأوروبية(African Energy Chamber, 2023) ..

شكل رقم 02 : حصة الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي التي تم تلبيتها من قبل روسيا ... 2001–2024

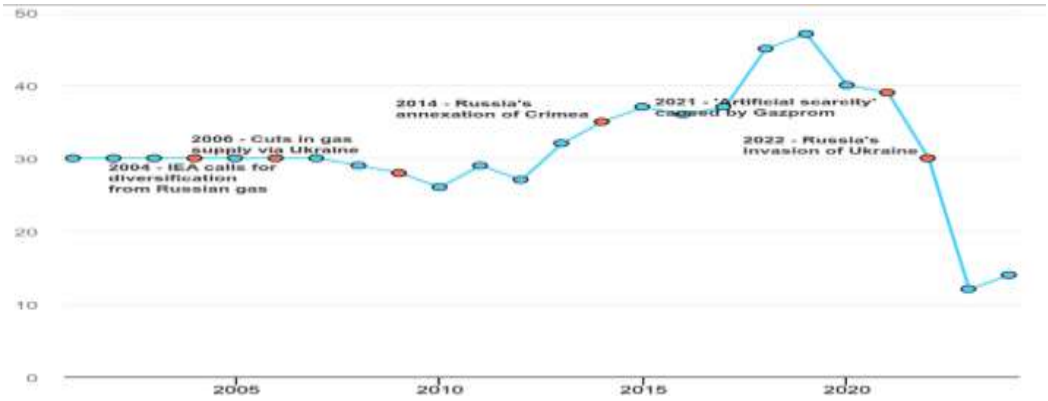

المصدر : (iea، 2025)

يوضح الرسم البياني رقم02 تطور اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي بين 2001 و2024، حيث تراوحت الحصة بين 27 و32% حتى 2013 قبل أن ترتفع إلى نحو 47% بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ما يعكس تأثير التوترات الجيوسياسية على الإمدادات. ومع الأزمة الأوكرانية و«الندرة الاصطناعية» من غازبروم، تراجعت الحصة إلى 12–14% بحلول 2024، مؤكدًا نجاح سياسات التنويع الأوروبية وتعزيز البنية التحتية للطاقة البديلة، بما يعزز الأمن الطاقوي والقدرة الاقتصادية على مواجهة الصدمات العالمية.

كما توضح البيانات تراجع الإمدادات الروسية بعد 2021، حيث شهدت أسواق الغاز الأوروبية في مطلع 2023 تحسنًا مؤقتًا بفعل الظروف الجوية والسياسات الفعالة، إلا أن الإمدادات ظلت محدودة وسط مخاطر توقف الغاز الروسي أو انخفاض شحنات LNG مع تعافي الطلب الصيني. وتبرز التغيرات المناخية وفصول الشتاء الباردة والحر الشديد كعوامل مضاعفة للضغوط، ما يؤكد أهمية استثمارات الطاقة المتجددة وكفاءة الاستهلاك لتعزيز استقرار الإمدادات وضمان استدامة التحول الطاقوي، خاصة مع التوسع السريع للقدرات المتجددة وارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية وتعويض الانخفاض الجزئي لانبعاثات الغاز بزيادة انبعاثات الفحم والنفط.. (Zeniewski, Molnar, & Hugues, 2023)

في ظل سعي أوروبا لتنويع إمداداتها وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي بعد الأزمة الأوكرانية، برزت الجزائر كمورد بديل موثوق، مع زيادة صادراتها إلى أسواق رئيسية مثل إيطاليا وإسبانيا، في حين يسعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستدامة البيئية عبر مبادرة **«أنت تجمع، ونحن نشتري»**، التي تهدف إلى تحويل الغاز المهدَر في الجزائر إلى طاقة قابلة للتسويق، مما يدمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية في استراتيجية الطاقة الأوروبية (Henneberg & Noam, 2024).

تماشيًا مع هاته التحولات الهيكلية في أسواق الغاز الأوروبية، شهدت الأسعار انخفاضًا حادًا في 2023 مقارنة بـ 2022، بنسبة 66% في أوروبا(TTF) ، و59% في آسيا(JKM) ، و57% في أمريكا .(HHB) جاء هذا الانخفاض نتيجة لعوامل متداخلة، أبرزها المناخ المعتدل الذي خفّض استهلاك الغاز للتدفئة، وزيادة الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال (LNG) خصوصًا من الولايات المتحدة (+9.7%) والنرويج (109.1 مليار متر مكعب)، إلى جانب مستويات تخزين أوروبية مرتفعة تجاوزت 90% ونمو إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. ورغم هذه التخفيفات، يبرز الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي

المسال في أوروبا، الذي ارتفع من 20% في 2021 إلى أكثر من 50% في 2023، ما يعكس حساسية الأسواق الأوروبية للتقلبات العالمية ويؤكد أهمية استراتيجيات الاستقرار الطاقوي المستدامة(sonatrach, 2023) .

شهد المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال (LNG) نموًا بنسبة 3% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023، مدفوعًا أساسًا بزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة والجزائر، اللتين شكّلتا 85% من هذا النمو. تركزت الإمدادات في أمريكا الشمالية، مع مساهمة الجزائر وموزمبيق والنرويج في تعزيز التجارة العالمية، بينما ارتفع الطلب في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، مع تعافي واردات الصين واستمرار استيراد أوروبا رغم تراجع الربع الثالث بسبب ارتفاع التخزين وانخفاض الاستهلاك، بما في ذلك انخفاض واردات فرنسا بنسبة 16%. لدعم الإمدادات، أضافت ألمانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا وفنلندا 30 مليار متر مكعب سنويًا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، ما يعكس توازن السوق العالمي بين توسع الإنتاج وزيادة الطلب، رغم التحديات الإقليمية. (IEA.، 2023)

يتزامن هذا مع النمو العام في سوق الغاز الطبيعي المسال خلال 2023، حيث حافظت الأسواق على توازن نسبي مع بداية شتاء العام، مدعومة بتوسّع الإنتاج وتحسين تشغيل المحطات القائمة. فقد قادت الولايات المتحدة الزيادة بارتفاع صادراتها 14% (+8 مليار متر مكعب)، وساهمت موزمبيق والجزائر ونيجيريا بنسبة 25% من النمو، بينما أدت تراجعات صادرات مصر (80%−) وقطر (2.5− مليار متر مكعب) إلى تعزيز الاستقرار النسبي في الطلب العالمي، مكمّلة بذلك ديناميكيات العرض والطلب التي أُبرزت في التطورات السابقة للأسواق الأوروبية والآسيوية. (IEA, 2024) .

في الجهة الموازية تُظهر الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي العالمية خلال الفترة 2020–2024 تركيزًا جغرافيًا واضحًا للموارد، إذ بلغ إجمالي الاحتياطيات نحو 208,892مليار متر مكعب في 2024، مع استقرار طفيف مقارنة بعام 2023. ويتصدر الشرق الأوسط خريطة الغاز العالمية بإجمالي 82,522مليار م³، تقودها إيران (33,988 مليار م³) وقطر (1123,83 مليار م³) والسعودية (9,727 مليار م³)، بينما تأتي روسيا في المقدمة على مستوى الدول باحتياطيات تبلغ 46,832مليار م³ . وتسجل إفريقيا نحو 17,221مليار م³، يقودها نيجيريا (5,979 مليار م³) والجزائر (4,504 مليار م³)، فيما تصل احتياطيات أمريكا اللاتينية إلى 7,390مليار م³ مع تصدر فنزويلا (5,511 مليار م³) .وتمثل دول أوبك نحو 35.7% من الاحتياطيات العالمية مقابل حوالي 27,309مليار م³ لدولOECD ، ما يعكس توزيعًا غير متوازن للموارد الغازية ويؤكد الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي في موازين الأمن الطاقوي العالمي، ويجعل من هذه الاحتياطيات مؤشرًا حيويًا لفهم المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية على مستوى الأسواق الدولية. (OPEC, 2025)

سجل الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في 2024نموًا قياسيا في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية التي دفعت العديد من الدول لإعادة رسم خارطة إمداداتها الطاقوية بمقدار 4.2تريليون متر مكعب. تزعمت آسيا هذا النمو، حيث ارتفع الطلب إلى 948مليار متر مكعب، مدفوعًا بازدياد استهلاك الصين إلى 422مليارًا، بينما عززت أوراسيا موقعها كثاني أكبر منطقة نمو، بارتفاع الطلب إلى 488مليار متر مكعب، بدعم من استهلاك روسيا. أما الشرق الأوسط، فقد شهد زيادة إلى 610مليارات متر مكعب، فيما ارتفع الطلب في أميركا الشمالية إلى 1.169تريليون متر مكعب. (رجب، 2024)

على إثر تقلبات سوق الغاز، شهدت أوروبا في نوفمبر 2024 استمرار الانخفاض في واردات الغاز الطبيعي المسال للشهر السابع عشر على التوالي بنسبة 14%، لتصل إلى 9.09 مليون طن، نتيجة الفجوة السعرية مع أسواق آسيا والمحيط الهادئ. وقد انعكس الانخفاض بشكل واضح في بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والمملكة المتحدة، بينما سجلت تركيا زيادة ملحوظة في وارداتها، مع تعويض النقص جزئيًا من المخزون. تحولت بلجيكا إلى مستورد صافٍ عبر خطوط الأنابيب من هولندا، فيما قلّصت فرنسا صادراتها إلى ألمانيا وسويسرا. وعوضت إيطاليا وإسبانيا النقص بزيادة الإمدادات من الجزائر وفرنسا والبرتغال، في حين بلغت واردات المملكة المتحدة أعلى مستوياتها منذ فبراير 2024، ليصل التراجع الإجمالي لأوروبا بين يناير ونوفمبر إلى 20%، أي 90.21 مليون طن (GECF, 2024)

تتسق هذه التطورات مع تعزيز مكانة الجزائر كمورد استراتيجي للغاز الطبيعي، حيث شهد إنتاجها منذ السبعينيات نموًا مستمرًا، وصولًا إلى ذروته أواخر التسعينيات عند أكثر من 100 مليار متر مكعب، قبل أن يمر بفترات من التقلب والاستقرار منذ بداية الألفية. عاد الإنتاج للارتفاع في 2023 بفضل الاستثمارات الجديدة في حقول مثل حاسي الرمل وتراجع إعادة حقن الغاز في حقول النفط، ما وفّر كميات إضافية للسوق المحلي والتصدير، فيما يتيح تطوير البنية التحتية وتحسين تقنيات الاستخراج الحفاظ على مستويات إنتاج مرتفعة رغم تحديات الأسعار والمنافسة العالمية.(EIA, 2024)

في ظل المنافسة العالمية المتصاعدة والتوترات الجيوسياسية، برزت الجزائر كمورد رئيسي للغاز الطبيعي، مستفيدة من أزمة الغاز الروسية بعد الحرب الروسية–الأوكرانية، حيث ارتفعت صادراتها عبر خطوط الأنابيب بنسبة 59% لتصل إلى 93.4 مليون متر مكعب يوميًا في أكتوبر 2024، مع زيادة صادراتها إلى إيطاليا بنسبة 68%. كما لعبت الاضطرابات في الشرق الأوسط، بما في ذلك تعطل سلاسل الإمداد في البحر الأحمر، دورًا في تعزيز مكانتها كخيار استراتيجي لتأمين الإمدادات الأوروبية. بالتوازي، شهدت صادرات الغاز الطبيعي المسال انتعاشًا مؤقتًا عبر شحنات FOB لتعويض انخفاض تدفقات خط Medgazإلى إسبانيا، ما دعم توازن السوق الإيبيرية ورفع الأسعار الفورية، فيما عززت الميزة الجغرافية وانخفاض تكاليف الشحن تنافسية الغاز الجزائري مقارنة بالموردين البعيدين، مؤكدة دوره المرن في تصحيح اختلالات الإمداد الإقليمي على المدى القصير (Blakeway, Ho, Dirani, & Jalan, 2024) .

هذا التطور في الإنتاج جعل سوناطراك تتبنى إستراتيجية لتعزيز موقعها في السوق العالمية، وذلك من خلال إبرام مجموعة من العقود والاتفاقيات الدولية لضمان استقرار صادراتها، تأمين أسواق جديدة، وتعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين .وقد ركزت هذه الاتفاقيات على زيادة الإمدادات نحو أوروبا، تطوير الحقول الغازية، وتوسيع صادرات الغاز المسال (LNG) نحو الأسواق الآسيوية، مما يعكس التغيرات الجيوسياسية والطلب المتزايد على الغاز الجزائري في ظل التحولات العالمية في قطاع الطاقة.

فيما يلي أهم الاتفاقيات والعقود المبرمة:

1. تجديد العقد طويل الأجل مع مجمع الطاقة اليوناني DEPAلبيع الغاز الطبيعي المسال في السوق اليونانية.
2. اتفاق مع إيطاليا لزيادة كمية الغاز المصدر باستخدام القدرات المتاحة لخط أنابيب "ترانسميد" وفقًا لأسعار السوق.
3. توقيع عقد مع مجمع الطاقة "إيني" الإيطالي، ومجمع "إينيل"، ومجمع "إينجي" الفرنسي لضمان توريد الغاز وفق الشروط التعاقدية، مع تعديل سعر البيع بما يتماشى مع تطورات السوق.

4. عقد طويل الأجل مع "إينجي" الفرنسية في إطار توريد وبيع الغاز الطبيعي للسوق الأوروبية.
5. اتفاق مع "ناتورجي" الإسبانية لتعزيز الإمدادات عبر خط أنابيب ميدغاز، مع مرونة في كميات الغاز وأسعارها وفقًا للطلب في السوق الإسبانية.

بالإضافة إلى عقد اتفاق مع "جيوبولين GEOPLIN " السلوفينية ومجمع الطاقة الإسباني لضمان تزويد السوق السلوفيني عبر خط الأنابيب الذي يربط الجزائر بإيطاليا (سوناطراك، 2022)

يمثل تجديد عقود تصدير الغاز مؤشرًا إيجابيًا للجزائر، مما يسمح لها بالحفاظ على دورها في السوق الأوروبية، رغم أن تقليص الكميات المتعاقد عليها، وقصر مدة العقود، وزيادة المرونة التعاقدية يعكس واقع السوق الجديد الذي يتطلب مرونة أكبر لمواجهة التحديات المتزايدة في أوروبا .هذا التراجع في الصادرات يتماشى مع قدرات الجزائر المحدودة في إنتاج الغاز، وقد يمنح سوناطراك فرصة لتعزيز عملياتها الفورية في آسيا، وفقًا لتطورات ميزان الغاز خلال العقد القادم. (Ouki، 2019)

أظهر تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري – ربيع 2024 – نموًا ملحوظًا في 2023 بنسبة 4.1%، مدفوعًا بازدهار قطاع المحروقات، حيث عوض إنتاج الغاز الطبيعي تراجع النفط الخام، بينما سجل القطاع غير الاستخراجي نموًا قدره 3.7% مدعومًا بالاستثمارات العمومية وزيادة الواردات. ومع ذلك، ارتفع عجز الميزانية إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة توسع الإنفاق العام، رغم تراجع التضخم من 9.3% في 2023 إلى 5.0% في الربع الأول من 2024. ويتوقع تباطؤ الاقتصاد في 2024 جراء انخفاض إنتاج النفط والقطاع الزراعي، قبل انتعاش محتمل مع نهاية 2025، ما يبرز الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية لتعزيز تنويع الاقتصاد، دعم القطاع الخاص، وتحسين الإدارة المالية والرقمية لضمان نمو مستدام وتقليل الاعتماد على المحروقات (WorldBank, 2024) .

في السياق العالمي أكد تقرير BP Energy Outlook 2024استمرار نمو الطلب على الطاقة في الأسواق الناشئة، مدفوعًا بازدياد مستويات الازدهار الاقتصادي، في حين يتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعًا في استهلاك الطاقة نتيجةً لتحسين كفاءتها واعتماد مصادر أكثر استدامة. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيواصل نموه بمعدل 2.4%سنويًا حتى عام 2050، وهو أقل من متوسط العقود السابقة، فإن 70% من هذا النمو سيكون مصدره الدول الناشئة .في المقابل، من المتوقع أن يتراجع الطلب على الطاقة في الدول المتقدمة بنسبة تتراوح بين 20%و40 %بحلول منتصف القرن، مواصلًا الاتجاه التنازلي الذي بدأ قبل عقدين. أما فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، فيُتوقع أن يبقى الطلب على النفط مستقرًا حتى نهاية العقد الحالي قبل أن يبدأ في الانخفاض التدريجي .وفقًا للسيناريو الحالي، سيصل الاستهلاك إلى 75مليون برميل يوميًا بحلول عام 2050، بينما في سيناريو الحياد الكربوني، سيكون التراجع أكثر حدة ليصل إلى 25– 30مليون برميل يوميًا، أي بانخفاض 70% عن مستويات 2022 .ويرجع هذا التراجع إلى التوسع في كهربة قطاع النقل وتحسين كفاءة المركبات، مما يقلل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة.

لقد شهدت أسواق النفط العالمية أواخر 2024 نموًا موسميًا في الطلب بواقع 1.5 مليون برميل يوميًا، مدفوعًا بانخفاض أسعار الوقود والطقس البارد، مع توقعات بوصوله إلى 1.05 مليون برميل يوميًا في 2025. وارتفع الإنتاج العالمي إلى 103.5 مليون برميل يوميًا، متوقعًا بلوغه 104.7 مليون برميل يوميًا بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وكندا. في المقابل، أثرت التوترات الجيوسياسية وعقوبات الولايات المتحدة على روسيا وإيران على تدفقات النفط، ما دفع الأسعار للارتفاع فوق 80 دولارًا للبرميل في يناير، في

ظل قيود الإمداد والمخاوف المناخية، مع استعداد أوبك+ وزيادة جهود المنتجين المستقلين لتلبية الطلب المتنامي (https://www.iea.org/reports/oil-market-report, 2025) .

يُتوقع أن ترتفع أسعار الغاز في أوروبا بنسبة 11% عام 2025 قبل أن تتراجع 8% في 2026 مع تحسن الإمدادات، فيما ستشهد الولايات المتحدة ارتفاعًا نتيجة توسع منشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال وزيادة الطلب. وتلعب التوترات الجيوسياسية، لاسيما الأزمة الروسية–الأوكرانية، دورًا محوريًا في دفع أوروبا لتنويع مصادرها، ما يعزز مكانة الجزائر كمورد رئيسي رغم تراجع إنتاجها في 2024 بسبب التزامات أوبك+، مع توقع تعافٍ تدريجي. وتظل الأسواق معرضة لتحديات إضافية تشمل تصاعد الهجمات السيبرانية على منشآت الطاقة بنسبة 21% سنويًا وتقلبات الطلب في آسيا، ما يزيد من حساسية سوق الغاز للاضطرابات. (worldbank, 2025)

2. الغاز الطبيعي الجزائري من مورد طاقوي إلى ركيزة السيادة الاقتصادية (2014-2025)

في ظل تزايد الاعتماد العالمي على الطاقات المتجددة، تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن بين تطوير قطاع الغاز واستكشاف إمكانيات الهيدروجين الأخضر. كما تهدف إلى تعزيز مكانتها في السوق الأوروبية من خلال مشاريع جديدة لزيادة صادرات الغاز المسال، خاصةً بعد الأزمة الأوكرانية التي دفعت أوروبا إلى البحث عن موردين موثوقين بعيدًا عن روسيا. وقد استثمرت الجزائر في مشاريع كبرى لتطوير بنيتها التحتية، مثل توسيع محطات التسييل وبناء أنابيب جديدة تربطها بأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط (EIA, 2023). إضافةً إلى ذلك، تعمل الجزائر على تحسين كفاءة إنتاج الغاز من خلال تبني تقنيات حديثة وتقليل الانبعاثات الكربونية لضمان استدامة القطاع على المدى الطويل.

أكد قطاع الطاقة الجزائري في 2024، مكانة الغاز الطبيعي كمصدر أساسي لأوروبا في خفض اعتمادها على الغاز الروسي. رغم تراجع صادرات الغاز المسال بنسبة 10.7% حتى سبتمبر، سجلت صادرات الأنابيب انتعاشًا ملموسًا، إذ ارتفعت إلى 93.4 مليون متر مكعب يوميًا في أكتوبر (+59% مقارنة بسبتمبر) بعد انتهاء صيانة خط ترانسميد، مع زيادة واردات إيطاليا من الجزائر بنسبة 68%. ويعكس استقبال ميناء سكيكدة لناقلة «أوغارتا» استمرار الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز القدرة التصديرية.. (https://attaqa.net، 2025)

في خضم ما يشهده الاقتصاد العالمي من توترات وتقلبات، حيث تتقاطع التفاعلات الجيوسياسية مع تحديات الأمن الطاقوي، تتبوأ الجزائر موقعًا تحليليًا متميزًا كنموذج لدراسة التحول الاستراتيجي في قطاع الغاز الطبيعي. يقدم هذا الاستعراض تفكيكًا منهجيًا لمسار هذا القطاع من دوره التقليدي كمصدر للإيرادات الأجنبية إلى كونه ركيزة أساسية للتوازن الكلي والسيادة الاقتصادية. بالاعتماد على سلسلة متكاملة من الرسوم البيانية والمؤشرات، يشمل التحليل تطور الإنتاج والاستهلاك والصادرات، مسارات الأداء الكلي والاقتصاد الكلي، المتانة المالية والاستقرار الخارجي، التوجهات السوقية والجيوإستراتيجية، عوائد الغاز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الفصلية للغاز المسال، والتحول نحو مزيج طاقة منخفض الكربون. يتيح هذا الترتيب قراءة متسلسلة للعلاقات السببية بين الفوائض الطاقوية، الإيرادات المالية، الاستقرار الاقتصادي، النفوذ الجيوسياسي، والانتقال الطاقوي المستقبلي، مع إبراز قدرة الجزائر على إدارة التوترات المالية والتوترات العالمية والإقليمية، واستثمار الريع الطاقوي لتعزيز النمو المستدام والسيادة الاقتصادية.

شكل رقم 03: تطور إنتاج واستهلاك وصادرات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال في الجزائر، 2014–2024 (مليار متر مكعب)

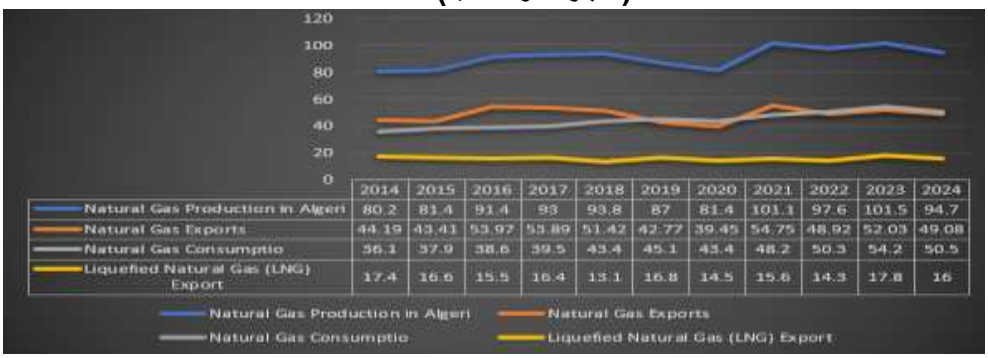

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Natural Gas Production in Algeri	80.2	81.4	91.4	93	93.8	87	81.4	101.1	97.6	101.5	94.7
Natural Gas Exports	44.19	43.41	53.97	53.89	51.42	42.77	39.45	54.75	48.92	52.03	49.08
Natural Gas Consumptio	36.1	37.9	38.6	39.5	43.4	45.1	43.4	48.2	50.3	54.2	50.5
Liquefied Natural Gas (LNG) Export	17.4	16.6	15.5	16.4	13.1	16.8	14.5	15.6	14.3	17.8	16

Source: Prepared by the researchers based on the Energy Institute Statistical Review of World Energy 2025 report (74th edition).

شكل رقم 04: إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر، 2014–2024 (الوحدة: إكساجول)

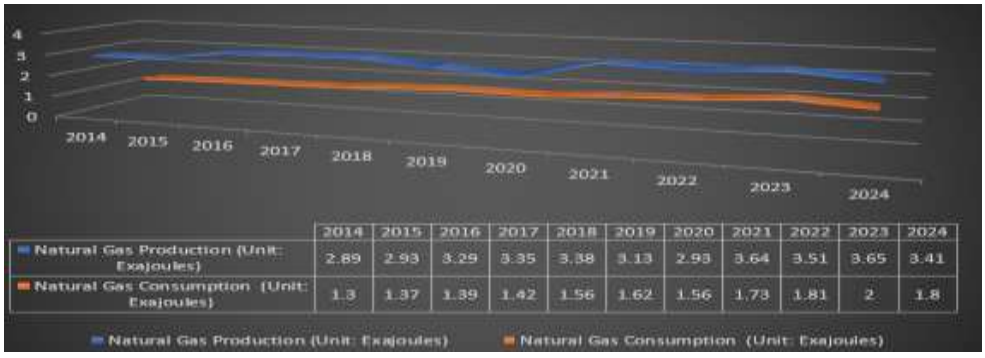

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Natural Gas Production (Unit: Exajoules)	2.89	2.93	3.29	3.35	3.38	3.13	2.93	3.64	3.51	3.65	3.41
Natural Gas Consumption (Unit: Exajoules)	1.3	1.37	1.39	1.42	1.56	1.62	1.56	1.73	1.81	2	1.8

Source: Prepared by the researchers based on the Energy Institute Statistical Review of World Energy 2025 report (74th edition).

شكل رقم 05: ديناميكيات الاستقرار والأداء الكلي للاقتصاد الجزائري في ضوء النمو والتوازن الخارجي والتضخم–2014 2024)

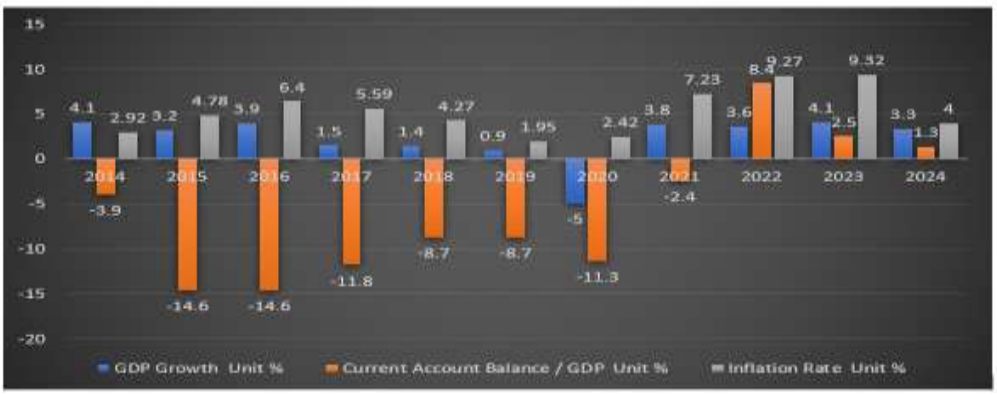

Source: Prepared by the researchers based on the Energy Institute Statistical Review of World Energy 2025 report (74th edition).

شكل رقم 06: مؤشرات المتانة الخارجية للاقتصاد الجزائري: احتياطات الصرف والدين الخارجي (2014–2024)

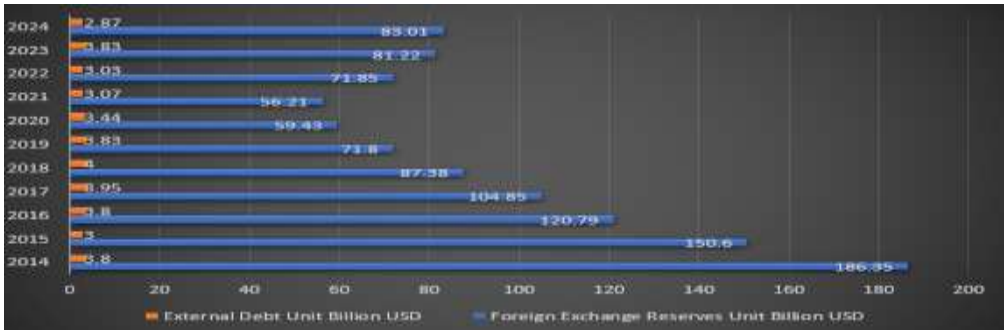

Source: Prepared by the researchers based on the Energy Institute Statistical Review of World Energy 2025 report (74th edition).

شكل رقم 07: الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري سنة 2024

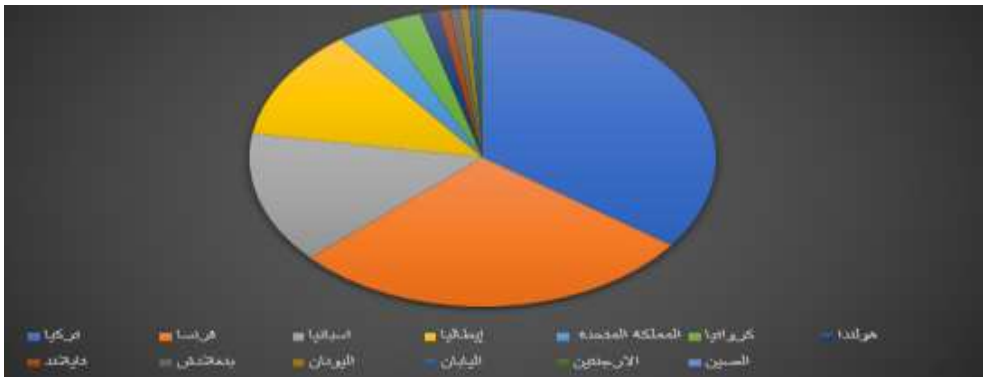

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على تقرير وحدة أبحاث الطاقة بتاريخ 2025/02/20

شكل رقم 08: عوائد الغاز الطبيعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2021.

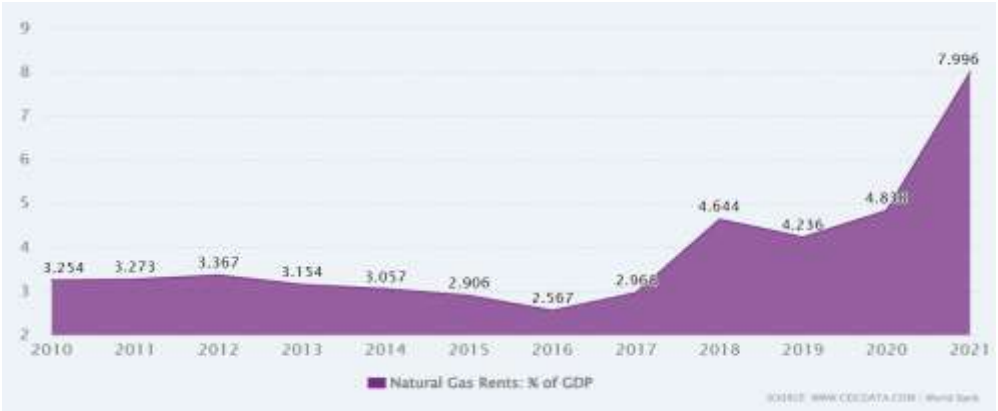

المصدر: (ceicdata, 2024)

شكل رقم 09: صادرات الجزائر من الغاز المسال على أساس ربع سنوي 2023-2025

المصدر:)عمار, 2025(

شكل رقم 10: مواد خام للغاز الطبيعي للتصدير الى شمال غرب اوربا + إيطاليا، اسبانيا

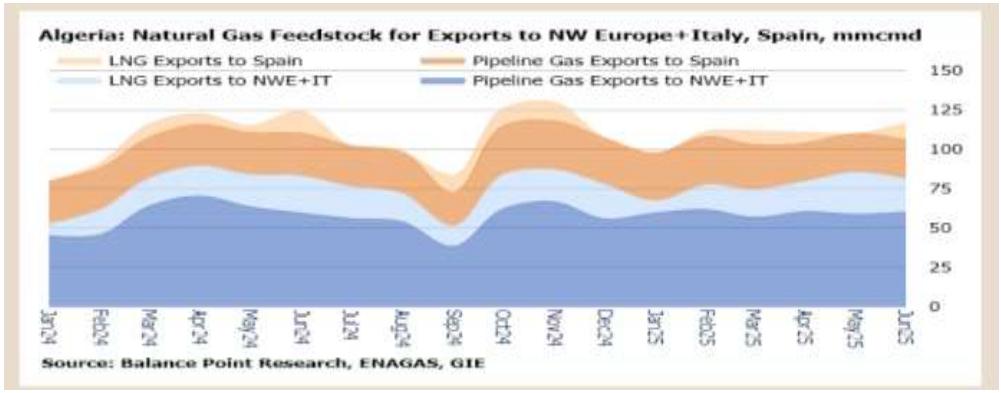

المصدر: (balancepointresearch, 2025)

شكل رقم 11 : تحول مزيج توليد الكهرباء نحو مصادر طاقة منخفضة الكربون

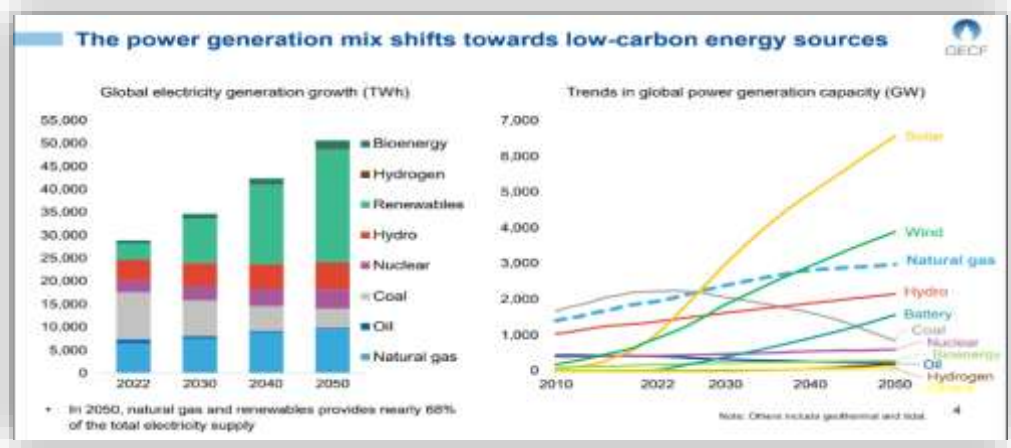

المصدر: (GECF, 2025)

تُظهر الإحصاءات المتعلقة بالغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2014–2024 ديناميكية متماسكة بين الإنتاج والاستهلاك والصادرات، مع دور محوري للغاز الطبيعي المسال في تعزيز المرونة الاستراتيجية .يبرز الرسم البياني رقم 03، تطور إنتاج واستهلاك وصادرات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال في الجزائر، 2014–2024 (مليار متر مكعب) فائضًا هيكليًا متينًا يتسع تدريجيًا بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، ما يعكس استراتيجية استثمارية منهجية في الاستكشاف والبنية التحتية اللوجستية. وقد أثبت القطاع قدرة تكيف عالية مع الصدمات، حيث تراجع الإنتاج في 2020 بفعل جائحة كوفيد–19 ثم عاد ليبلغ 101.5 مليار متر مكعب في 2023، معتمدًا على صادرات الغاز المسال كآلية مرنة لامتصاص تقلبات الطلب وتوسيع قاعدة الأسواق.

ترجمة هذه الكميات إلى وحدات طاقة، كما يوضح الرسم البياني رقم 04، إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر، 2014–2024 (الوحدة: إكساجول)، تكشف فائضًا طاقويًا مستدامًا يتراوح بين 1.6 و2 إكساجول، ما يعزز القدرة التفاوضية للجزائر ويؤمن تدفقات نقدية منتظمة تدعم استقرار الاقتصاد الكلي، مستفيدة من الرقمنة والابتكار التكنولوجي في رفع كفاءة الإنتاج والتصدير.

ينتقل التحليل إلى ربط الإيرادات الغازية بالأداء الكلي، حيث يوضح الرسم البياني رقم 05، ديناميكيات الاستقرار والأداء الكلي للاقتصاد الجزائري في ضوء النمو والتوازن الخارجي والتضخم (2014–2024) أن انخفاض أسعار الطاقة تسبب في عجز حاد في الحساب الجاري (−14.6٪ في 2015–2016) وانكماش الناتج المحلي (−5٪ في 2020)، في حين ساهمت دورة الانتعاش 2021–2024 في تحقيق فائض حساب جاري (+8.4٪ في 2022) ونمو مستقر للناتج المحلي (~4٪) رغم التوترات الجيوسياسية العالمية، مما يؤكد دور الغاز كأداة وقائية فعالة ضد الصدمات الخارجية.

تؤكد أهمية العوائد الغازية من خلال الرسم البياني رقم 09، عوائد الغاز الطبيعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2021، إذ قفزت النسبة إلى 7.996٪ في 2021 (مقابل 4.838٪ في 2020) وبمتوسط تاريخي 4.461٪، ما يبرز الغاز كمحرك رئيسي للإيرادات الحكومية ويستدعي استثمار فترات الريع المرتفع في التنويع الاقتصادي، كفاءة الطاقة والانتقال إلى الطاقات المتجددة لرفع مناعة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات الأسواق وعدم اليقين الإقتصادي العالمي.

أما من منظور الحصانة المالية الخارجية، يظهر الرسم البياني رقم 06، مؤشرات المتانة الخارجية للاقتصاد الجزائري الممثلة في احتياطات الصرف والدين الخارجي تراجع احتياطيات الصرف من 186 مليار دولار في 2014 إلى 56 مليار في 2021 ثم ارتفاعها إلى 83 مليار في 2024، مع انخفاض الدين الخارجي إلى 2.87 مليار دولار فقط، ما يعكس مستوى استثنائيًا من السيادة المالية مدعومًا مباشرة بالفوائض الغازية.

كما تتجلى الأبعاد الجيوسياسية في الرسم البياني رقم 07 الدول المستوردة للغاز المسال الجزائري سنة 2024، حيث تركز الصادرات على أسواق استراتيجية (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، تركيا)، مما يرسخ موقع الجزائر كشريك أساسي في أمن الطاقة الأوروبي مع استراتيجية واضحة لتنويع المخاطر الجيوسياسية.

أما على صعيد الصادرات، يبيّن الرسم البياني رقم 09 استقرارًا نسبيًا في صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال خلال 2025–2023، إذ تراوحت في 2023بين 2.91و3.64 مليون طن مع ذروة في الربع الثالث، بينما تراجعت في 2024من 2.98مليون طن في الربع الأول إلى 2.61مليون طن في الربع الثالث قبل أن ترتفع إلى

2.76مليون طن في الربع الرابع .أمّا في 2025، فقد بلغت 2.24مليون طن في الربع الأول، و 2.55مليون طن في الربع الثاني، و 2.13مليون طن في الربع الثالث، وهو ما يعكس هيمنة العقود طويلة الأجل بما يحدّ من التقلبات الفصلية ويعزّز استقرار الإيرادات ودقة التنبؤ بها.

وأخيرًا، يوضح الرسم البياني رقم 11، تحول مزيج توليد الكهرباء نحو مصادر طاقة منخفضة الكربون التحول الهيكلي نحو مزيج يصل إلى 68٪ غاز وطاقة متجددة بحلول 2050، مع دمج ذكي للمصادر الشمسية والريحية، مما يحول الغاز من مصدر ريع تقليدي إلى رافعة للنمو المستدام والسيادة الاقتصادية في سياق الانتقال الطاقوي العالمي.يُبرز تقرير البنك الدولي Macro Poverty Outlook(أكتوبر 2025) مرحلة انتقالية حاسمة في الاقتصاد الجزائري، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% في الربع الأول من 2025، مدعومًا بارتفاع الاستثمار الثابت بنسبة 9.8% ونمو الاستهلاك المنزلي بنحو 3.9% في 2024. ومع ذلك، يتزامن هذا مع عودة الاختلالات، حيث يُتوقع تحول الحساب الجاري من فائض 8.4% في 2022 إلى عجز -8.3% بحلول 2027، وارتفاع الدين العمومي إلى 71.2%، مما يكشف حدود النموذج الريعي. رغم مساهمة الغاز بنسبة 48.2% من العائدات الهيدروكربونية (2020–2024)، أصبح غير كافٍ أمام تصاعد الواردات، محولًا إلى مصدر تقلبات. يستخلص التقرير ضرورة إعادة توظيف عائدات الغاز للتحول الهيكلي عبر تنويع القاعدة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية (الصناعة والزراعة) والحفاظ على الاستثمار العمومي لنمو مستدام وسيادة طويلة الأمد. (WorldBank, 2025)

تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها عبر رفع الصادرات غير الهيدروكربونية إلى نحو 15–30 مليار دولار بحلول 2027–2030، مدعومة بتطوير قطاعات الزراعة، التعدين، والصناعات التحويلية، إلى جانب استثمارات في البنية التحتية والطاقة النظيفة. تشمل الأهداف المستقبلية توليد 27–30% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030–2035 (بسعة تصل إلى 15–22 غيغاواط)، وإنتاج وتصدير 30–40 تيراواط ساعة من الهيدروجين الأخضر بحلول 2040، مما يعزز السيادة الاقتصادية ويرسخ الاستدامة في سياق الانتقال الطاقوي العالمي. (energycapitalpower، 2025).

الخاتمة:

في ظل التحولات الهيكلية في أسواق الطاقة العالمية، نجحت الجزائر في ترسيخ موقعها كمورد استراتيجي موثوق للغاز الطبيعي، مستفيدة من تراكمها التاريخي وسياساتها المتكيفة، خاصة في استثمار الاضطرابات الجيوسياسية (كالأزمة الأوكرانية) لتعزيز دورها كبديل في الأسواق الأوروبية والآسيوية. تحول الغاز من مصدر ريعي تقليدي إلى رافعة استراتيجية متعددة الأبعاد، تدعم الاستقرار الكلي والسيادة المالية، عبر تنويع التصدير، تعزيز قدرات الغاز المسال، والانخراط في الهيدروجين الأخضر والمتجددة، مما يرسخ مكانتها كقطب إقليمي مزدوج وفاعل في أمن الطاقة العالمي. لاستدامة هذه المكتسبات أمام عدم اليقين العالمي، يتعين توجيه الفوائض الغازية منهجيًا نحو التنويع الاقتصادي بتخصيص حصص إيرادية للقطاعات غير الهيدروكربونية (زراعة ذكية، تعدين، صناعات تحويلية)؛ وتعميق الاستثمارات في المتجددة والهيدروجين الأخضر بأهداف ملزمة (27–30% من مزيج الكهرباء بحلول 2030–2035) لتقليل مخاطر الأسعار؛ وتطوير سلاسل القيمة المحلية (بتروكيماويات، أسمدة) بحوافز وشراكات تفرض محتوى محليًا عاليًا؛ واعتماد دبلوماسية طاقوية استباقية تجمع عقودًا طويلة الأجل بصفقات مرنة، مع تعزيز الشراكات الأوروبية–الآسيوية والتعاون جنوب–جنوب، لترسيخ السيادة والموقع التفاوضي في عصر الانتقال الطاقوي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية:

Attaqa.net. (2025, January 2). Retrieved March 2, 2025, from https://attaqa.net

African Energy Chamber. (2023). *The state of African energy 2023 outlook*.

Aïssaoui, Ali. (2001). *Algeria: The political economy of oil and gas*. Oxford University Press.

Agence Presse Service (APS). (2024, March 2). Retrieved from https://www.aps.dz/ar/economie

Balance Point Research. (2025, July 4). *Algeria: Steady underperformance*. https://balancepointresearch.com/. Retrieved December 14, 2025

Bank of Algeria. (2018). *Economic and financial report 2018*. Bank of Algeria.

Blakeway, Andrew, Ho, Charles, Dirani, Rana, & Jalan, Sameer. (2024, September 20). Algeria offers waterborne LNG cargoes as pipeline maintenance picks up. https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/lng/092024-algeria-offers-waterborne-lng-cargoes-as-pipeline-maintenance-picks-up. Retrieved March 2, 2025, from https://www.spglobal.com/en

bp. (2024). *bp energy outlook: 2024 edition*.

CEIC Data. (2024). Retrieved December 14, 2025, from https://www.ceicdata.com/en

CEIC Data. (2025). Retrieved December 11, 2025, from https://www.ceicdata.com/en

U.S. Energy Information Administration (EIA). (2023). *Algeria natural gas overview*.

U.S. Energy Information Administration (EIA). (2024). *Country analysis brief: Algeria*.

Embassy of Algeria in Moscow. (2023). Gas industry: Significant investments made by Sonatrach in 60 years. Retrieved March 2, 2025, from https://embmoscow.mfa.gov.dz/en/economic-diplomacy/economic-news-1/gas-industry-significant-investments-made-by-sonatrach-in-60-years

Energy Capital & Power. (2025, January 9). Top 5 plans for development in Algeria. Retrieved March 2, 2025, from https://energycapitalpower.com/top-5-plans-for-development-in-algeria/

Gas Exporting Countries Forum (GECF). (2024). *Monthly gas market report*. Doha: Gas Exporting Countries Forum.

Gas Exporting Countries Forum (GECF). (2025). *GECF global gas outlook 2050: Natural gas for sustainable development*. Galia Fazeliyanova (Energy Economics Analyst).

Henneberg, Sarah, & Noam, Ron. (2024, July 4). How the EU's plan to replace Russian gas exposes challenges in Algeria's energy sector. Retrieved February 2, 2025, from https://manaramagazine.org/2024/07/how-

Sonatrach. (2023). Rapports. Retrieved December 31, 2024, from https://sonatrach.com/rapports

World Bank. (2024). *Algeria economic monitor. Spring*.

World Bank. (2025). *Global economic prospects*.

World Bank. (2025). *Macro poverty outlook for Algeria: October 2025*. World Bank Group, Poverty and Economic Policy Global Practice. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/macro-poverty-outlook-algeria

Yergin, Daniel. (1991). *The epic quest for oil, money, and power*. New York, USA.

Zeniewski, Peter, Molnar, Gergely, & Hugues, Peter. (2023, March 14). Europe's energy crisis: What factors drove the record fall in natural gas demand in 2022. Retrieved December 1, 2024, from https://www.iea.org/commentaries/europe-s-energy-crisis-what-factors-drove-the-record-fall-in-natural-gas-demand-in-2022

Rajab, Abdel Aziz. (2024, December 30). Retrieved February 2, 2025, from https://attaqa.net/2024/12/30

Sonatrach. (2022). *الحصيلة السنوية 2022* [Annual report 2022]. Algeria: General Directorate of Sonatrach.

Ammar, Ahmed. (2025, October 27). Retrieved December 14, 2025, from https://attaqa.net/

the-eus-plan-to-replace-russian-gas-exposes-challenges-in-algerias-energy-sector/

International Energy Agency (IEA). (2025, January). *Oil market report*. Retrieved February 2, 2025, from https://www.iea.org/reports/oil-market-report

International Energy Agency (IEA). (2024). *Gas market report, Q2-2024*.

International Energy Agency (IEA). (2025). Retrieved December 12, 2025, from https://www.iea.org/

International Energy Agency (IEA). (2023). *Medium-term gas report*. https://www.iea.org

Irnatene, Farid. (2024, February 24). Besoins en gaz naturel du marché national à l'horizon 2033: Les trois scénarios de la CREG. Retrieved February 2, 2025, from https://www.elmoudjahid.dz/fr/economie/besoins-en-gaz-naturel-du-marche-national-a-l-horizon-2033-les-trois-scenarios-de-la-creg-213845

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (2025). *OPEC annual statistical bulletin* (60th ed.).

Ouki, Mostefa. (2019). *Algerian gas in transition: Domestic transformation and changing gas export potential*. Oxford Institute for Energy Studies.

BP. (2020). *BP statistical review of world energy 2020*. London: BP.

Marghit, Abdel Aziz, & Younes, Mohamed. (2019, January 28). Retrieved December 14, 2025, from https://caus.org.lb/